نحو بناء اقتصاد رقمي من خلال تفعيل الصيرفة الإلكترونية بالجزائر
– تحليل إحصائي للواقع والآفاق مع الإشارة لبعض التجارب الدولية الرائدة–

Towards building a digital economy through the activation of electronic banks in Algeria
- Statistical analysis of reality and prospects and reference to some of the leading international experiences –

د. ضيف أحمد [1]، بوعكاز عامر [2]

[1] جامعة زيان عاشور بالجلفة / الجزائر، dif.ahmed@gmail.com

[2] جامعة زيان عاشور بالجلفة / الجزائر، ameurbouakkaz@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/10/17 **تاريخ القبول**: 2018/11/17 **تاريخ النشر**: 2019/03/06

ملخص:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى أهمية ومساهمة البنوك الالكترونية في بناء الاقتصاد الرقمي القائم أساسا على تكنولوجيا المعلومات وشبكة الانترنت في الجزائر وكذا تقييم وضعية وواقع كل من البنوك الالكترونية وتطبيقات الاقتصاد الرقمي وعلى رأسها التجارة الالكترونية من خلال عرض وتحليل بعض المعطيات الإحصائية للبنية التحتية للبنوك الالكترونية والاقتصاد الرقمي، وانتهت الدراسة بعرض تجربة بريطانيا كنموذج رائد في مجال الصرفة الالكترونية والاقتصاد الرقمي.

وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها أن الجزائر لا تزال بعيدة عن المستوى الذي وصلت إليه اغلب الدول في مجال الخدمات البنكية الالكترونية وتطبيقات الاقتصاد الرقمي، حيث أنها تسجل تأخر في نسبة استخدام التجارة الالكترونية ووسائل الدفع الحديثة الداعمة لها.

كلمات مفتاحية: البنوك الالكترونية، الاقتصاد الرقمي، التجارة الالكترونية، بنك نتلر البريطاني.

تصنيف JEL: G20 ، G21.

المؤلف المرسل: د. ضيف أحمد، **الإيميل**: dif.ahmed@gmail.com

Abstract:

The aim of this study to know the extent of the importance of the contribution of electronic banking in the building of the digital economy based mainly on information technology and the internet in Algeria as well as assessment of the situation of the reality of each of the banks electronic commerce and applications of the digital economy and electronic commerce through the presentation and analysis of some of the statistical data on the infrastructure of the banks and the digital economy the study concluded the offer the experience of Britain as a pilot model in the field of pure digital economy. It has been to reach many of the results, the most important of which is that Algeria is still far from the level reached by most of the states in the area of electronic banking services and applications of the digital economy, where they record the delay in the use of electronic commerce and modern means of payment and supporting them.

Keywords: digital economy, electronic Banking, electronic commerce, British Bank (Neteller).

Jel Classification Codes: G20, G21.

1. مقدمـــة:

شهد العالم مؤخرا تقدما ملحوظا في شتى المجالات وخاصة في المجال الاقتصادي وذلك بفعل التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال وما أحدثته من تحولات في السلوك والتعاملات ورفع أداء المؤسسات وعصرنة مختلف الأنشطة الاقتصادية لتكتمل بظهورما يسمى بالاقتصاد الرقمي الذي يعتمد بالأساس على المعرفة وتقنيات المعلومات وشبكة الإنترنت، كما قد أتى هذا النوع من الاقتصاد بتطبيقات عديدة تحقق فوائد في جميع مجالات الحياة الداعمة للتنمية والتي من أبرزها وأهمها التجارة الالكترونية، التسويق الالكتروني، الاستثمار الالكتروني وغيرها من التطبيقات العديدة التي توفر للمستهلك كل ما يحتاجه بسرعة وسهولة وأقل تكلفة، وأضحت العديد من الدول ومن بينها الجزائر تسعى لمواكبة هذه التطورات والسير في خارطة الاقتصاد الرقمي من خلال عصرنة مؤسساتها عن طريق إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في أنشطتها ولعل من أبرزها البنوك التي تعتبر بمثابة حجر الأساس التي يبنى عليها

الاقتصاد الجديد، فمن خلال التحول من العمل المصرفي التقليدي إلى العمل المصرفي الالكتروني الذي يعمل على تقريب الخدمة للعميل بإدخال مختلف وسائل الاتصال والتقنيات الالكترونية في تقديم الخدمات البنكية والتي بدورها طورت طرق الدفع من تلك التقليدية كالدفع نقدا إلى طرق دفع الكترونية لتصبح أكثر ملائمة لطبيعة هذا الاقتصاد الذي يعمل في بيئة الكترونية، ولهذا أصبح لزاما على هذه البنوك أن تسير جنبا إلى جنب مع مختلف التطورات التكنولوجية والتقنية من أجل تطوير أدائها وخدماتها بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته. وبناءا على ما سبق ولمعالجة موضوع هذه الدراسة نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن للبنوك الالكترونية أن تساهم في بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر؟

وقد تمخض من خلال هذه الإشكالية طرح الأسئلة التالية:

- ما المقصود بكل من البنوك الالكترونية والاقتصاد الرقمي؟
- ما أهمية البنوك الالكترونية للجزائر في ظل الاقتصاد الرقمي والتطورات التقنية الحاصلة ؟
- ما واقع كل من البنوك الالكترونية وتطبيقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر وما أفاقها ؟
- كيف تستفيد للجزائر من تجارب الدول المتقدمة في مجال الاقتصاد الرقمي والصيرفة الالكترونية؟

1.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية البحث من خلال التحديات التي تواجهها اقتصاديات معظم الدول خاصة الجزائر في ظل بيئة تكنولوجية متطورة، وهو الأمر الذي فرض عليها التفكير بجدية في حلول تمكنها من اللحاق بركب الدول المتقدمة ومواكبة العصر الرقمي من خلال تطوير وعصرنة منظومتها المصرفية وأنشطتها الاقتصادية وإبراز ضرورة الاهتمام بتعميم إنشاء البنوك الالكترونية باعتبارها أحد العوامل المساعدة في نجاح الاقتصاد الرقمي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

2.1. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- تقديم إطار نظري يحدد المفاهيم المتعلقة بكل من البنوك الالكترونية والاقتصاد الرقمي؛
- توضيح أهمية إنشاء وتوسيع البنوك الالكترونية في الجزائر في ظل التطورات الحاصلة؛
- تشخيص واقع البنوك الالكترونية وتطبيقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

3.1. هيكل الدراسة:

لبلوغ أهداف هذه الدراسة ومعالجة إشكاليتها تم تقسيمها إلى أربع محاور كالأتي:

- **المحور الأول:** السياق النظري للبنوك الالكترونية؛
- **المحور الثاني:** مفاهيم عامة حول الاقتصاد الرقمي؛
- **المحور الثالث:** البنوك الالكترونية والاقتصاد الرقمي في الجزائر –الواقع والآفاق؛
- **المحور الرابع:** بنك "Neteller" كنموذج للصيرفة الالكترونية ودعمه للاقتصاد الرقمي البريطاني.

1. السياق النظري للبنوك الالكترونية

1.1. مفهوم البنوك الالكترونية، نشأتها وعوامل ظهورها:

1.1.1. مفهوم البنوك الالكترونية: هناك عدة تعاريف للبنوك الالكترونية، وعموما تعرف على أنها: "وسيلة الكترونية لنقل المنتجات والخدمات البنكية التقليدية والحديثة مباشرة إلى العملاء عبر الانترنت، وهي بذلك تمكنهم من الوصول لحساباتهم وإجراء العمليات والحصول على المعلومات دون الحاجة إلى التنقل بين فروع البنوك" (أبو فروة، 2012، ص25)

2.1.1. نشأة البنوك الالكترونية وعوامل ظهورها: تعود نشأة الصيرفة الإلكترونية إلى بداية الثمانينات تزامنا مع ظهور النقد الإلكتروني، أما استخدام البطاقات كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في "الو.م.أ" وفي عام 1958 أصدرت American Express أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع، ثم قامت بعدها ثمانية بنوك بإصدار بطاقة Bank Americard عام 1968 لتتحول إلى شبكة Visa العالمية، كما تم إصدار في نفس العام البطاقة الزرقاء Cart Bleue من طرف ستة بنوك فرنسية. وفي عام

1986 قامت اتصالات فرنسا France Telecom بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة لتصبح عام 1992 كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثية تحمل بيانات شخصية لحاملها. وخلال منتصف التسعينات ظهر أول بنك الكتروني في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعموما يرجع ظهور وانتشار البنوك الالكترونية إلى عاملين أساسيين:

- تنامي أهمية ودور الوساطة بفعل تزايد حركية التدفقات النقدية والمالية إما في مجال التجارة أو مجال الاستثمار والناتجة عن عولمة الأسواق؛
- تطور المعلوماتية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال. (يوسف حسن ، 2012، ص12-14)

2.1. أنماط البنوك الالكترونية ومتطلبات إنشائها:

1.2.1. أنماط البنوك الالكترونية: هناك ثلاثة صور أساسية للبنوك الالكترونية على الانترنيت وهي:

– الموقع المعلوماتي: وهو المستوى الأساسي للبنوك الالكترونية أو ما يُسمى بالحد الأدنى من النشاط المصرفي الالكتروني، ويقوم البنك بعرض وتسويق الخدمات والمنتجات المصرفية على الانترنيت؛

– الموقع الاتصالي أو التفاعلي :يسمح موقع البنك الالكتروني بنوع من التبادل الاتصالي بينه وبين عملائه، وهو عبارة عن اتصال محدود بشبكة وأنظمة المعلومات الداخلية للبنك، مثل هذه الخدمات طلب كشف الحساب، تقديم طلب الحصول على تسهيلات ائتمانية، تغيير العنوان والبريد الالكتروني؛

– الموقع التبادلي:هذا المستوى هو الذي يمكن للبنك الالكتروني فيه ممارسة خدماته وأنشطته في بيئة إلكترونية، حيث تشمل هذه الصورة السماح للزبون بالوصول إلى حساباته وإدارتها وإجراء الدفعات النقدية والوفاء بقيمة الفواتير، وإجراء تحويلات بين حساباته مع جهات خارجية. (العاني، 2007، ص155-156.)

2.2.1. متطلبات إنشاء البنوك الالكترونية: إن إنشاء أي بنك إلكتروني يتطلب جملة من الشروط أهمها:

– البنية التحتية التقنية: يقف في مقدمة متطلبات البنوك الالكترونية وبالعموم أية مشروعات تقنية البنية التحتية التقنية، والتي تتمثل في الأجهزة والبرمجيات وكذا خدمات الربط بالانترنت وغيرها؛

- **الكفاءة الأدائية المتفقة مع عصر التقنية:** هذه الكفاءة القائمة على فهم احتياجات الأداء والتواصل التأهيلي والتدريبي، والأهم من ذلك أن تمتد كفاءة الأداء إلى كافة الوظائف الفنية والمالية والتسويقية والقانونية والاستشارية والإدارية المتصلة بالنشاط البنكي الالكتروني؛
- **الرقابة التقييمية الحيادية:** إن التقييم الموضوعي يعد من أهم عناصر نجاح البنوك الإلكترونية وعلى هذا الأساس أقامت معظم مواقع البنوك الالكترونية جهات مشورة في تخصصات التقنية والتسويق والقانون والنشر الالكتروني لتقييم فعالية وأداء مواقعها. (بوفليح وفرج،2007، ص08)

3.1. الخدمات البنكية الالكترونية أجهزتها ووسائلها:

تقدم البنوك الالكترونية أنماطا جديدة للتعاملات والخدمات البنكية يمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

1.3.1. خدمة الصراف الآلي: أتاحت هذه التجهيزات الزبائن من إجراء عدة عمليات بنكية، من أماكن عمومية بعيدة عن مقر البنك وخلال24 سا باستخدام بطاقة بنكية ورمز سري؛

2.3.1. خدمة البنك الهاتفية : Bank Téléphone وهي قدرة الزبون على الاستفادة من خدمات بنكية متعددة (الإطلاع، التحويل والدفع) عبر الهاتف؛

3.3.1. خدمات نقاط البيع Point of Sale Services: تمكن الزبائن على تسديد مدفوعاتهم إلكترونيا بواسطة بطاقات إلكترونية يصدرها بنكهم، شرط امتلاك المتجر لجهاز قارئ البطاقة TPE.

4.3.1.. خدمات الموزعات الآلية للأوراق «Distributeurs Automatique de Billes»: هو جهاز أوتوماتيكي يسمح للعميل عن طريق بطاقة الكترونية سحب مبلغ محدد من المال؛

5.3.1. الخدمات المقدمة بواسطة البطاقات البلاستيكية :هي عبارة عن بطاقة مغناطيسية كبديل عن النقود ويمكن التمييز بين: (كبيري، وسماحي، 2018، ص36-38)

- **طاقات السحب cartes de retrait:** يستخدمها الزبون للسحب وإجراء بعض الخدمات ؛
- **طاقات الدفع cartes de paiement:** تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية بناءا على وجود أرصدة فعلية للزبون (الدفع الفوري) في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له؛

- **البطاقات الذكية Smart Cards:** هي بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية إلكترونية (puce) تخزن جميع البيانات الخاصة بحاملها. هذه البطاقات، تمكن الزبون من اختيار طريقة التعامل سواء كان ائتماني أو دفع فوري، بما يجعلها بطاقة عالمية تستخدم على نطاق واسع في معظم الدول.

2. مفاهيم عامة حول الاقتصاد الرقمي

1.2. مفهوم الاقتصاد الرقمي وخصائصه:

1.1.2. تعريف الاقتصاد الرقمي: قبل إعطاء أهم التعاريف المتعلقة بمفهوم الاقتصاد الرقمي نشير إلى أن هناك تسميات متعددة له مثل: الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الشبكي، أو الاقتصاد القائم على الإنترنت، الاقتصاد الإلكتروني، الاقتصاد الجديد، وكذلك اقتصاد المعرفة، ويقصد بالاقتصاد الرقمي" التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية الفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما".(مويسة، 2010، ص77)

2.2. خصائص الاقتصاد الرقمي: إن الاقتصاد الجديد يستعمل للتعبير عن كل ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات الاتصالات أو تلك المتعلقة بالتطور التقني وهو يعبر عن نمو اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الكثيف للمعلوماتية والقوة المعرفية، وعندما نتكلم عن الاقتصاد الجديد نتكلم عن عالم يستخدم فيه الأشخاص أدمغتهم عوض أيديهم، عالم تخلق فيه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنافس ليس فقط بالنسبة للسلع التي يمكن تعبئتها وشحنها، ولكن أيضا بالنسبة للقروض المصرفية والخدمات الأخرى التي لا يمكن تغليفها.حيث أن الاقتصاد العالمي بدء يتجه نحو المنتجات ذات الكثافة المعرفة فهناك توجه مضطرد نحو بناء اقتصاديات معرفية مبنية على شبكات الاتصالات والمعلومات على غرار الاقتصاديات التقليدية المبنية تاريخيا على الثروات المادية والطبيعة مثل المناجم والمعادن، فالتطور الاقتصادي العالمي قد ارتكز وبشكل متزايد على التطور التقني والعلمي أكثر من اعتماده على التطور الكمي في الإنتاج. وعليه فإن الاقتصاد الرقمي يتميز بعدة خصائص منها ما يلي:

- كثافة معرفية متصاعدة في كل الصناعات إضافة إلى قطاع الخدمات؛
- هبوط في كثافة المورد للنشاط الاقتصادي، مع انخفاض أهمية حساسية الموارد الطبيعية؛
- مستويات عالية للإنتاجية في التصنيع خاصة في البلدان المتقدمة مع علاقة متناهية بين التكنولوجيا والنوعية، مع استخدام التكنولوجيا لتعويض حتى اليد العاملة الرخيصة ويقصد بذلك سيادة الإنتاجية وانخفاض أهمية تكلفة عنصر العمل. (لحمر عباس، 2013، ص95)

2.2. هيكل الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته:

يتكون الاقتصاد الرقمي من مجموعة من المؤسسات الإلكترونية التي تتشابك مع بعضها البعض من خلال شبكات المعلومات الداخلية والدولية، ويعتبر البريد الإلكتروني ومواقع الإنترنت القاعدة العريضة لتحقيق التشابكات الاقتصادية بين المؤسسات لتنفيذ التجارة الإلكترونية أي تبادل السلع والخدمات والأموال عبر الانترنت أو تحويل الأموال بين البائعين والمشترين والبنوك باستخدام الأموال البلاستيكية. ويشمل أيضا تسويق العديد من المنتجات المصرفية أو التجزئة عن طريق قنوات التوزيع الإلكترونية وهو ما يسمى بالبنوك الإلكترونية، ويتحقق ذلك بسرعة المعاملات والتجديد المستمر فيها. وتقوم الشركات المساهمة الالكترونية في الاقتصاد الرقمي بتصميم موقع على شبكة الانترنت وكتالوج الكتروني للتعريف بالشركة ونشاطها وخططها ومراكزها المالية وأسواقها وأهداف تصديرها لتحقيق الاتصال الفوري بالأسواق العالمية (هبايش، 2012، ص06)، وبالتالي فإن العنصر الأساسي في الاقتصاد الرقمي يتمثل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وما ينتج عنها من نظم معلومات ومراكز دعم القرارات وأيضا النظم الخبيرة. من جانب أخر التجسيد الواقعي لهذه المفاهيم تجسد في رقمنة كافة المجالات من تجارة وأعمال الكترونيين، الإدارة والحكومة الالكترونية، البنوك الالكترونية وأيضا المؤسسات الالكترونية لمواجهة الزبون الالكتروني.وفيما يلي الشرح الموجز لبعض لهذه التطبيقات:

1.2.2 . التجارة الإلكترونية: حيث تعرف التجارة الإلكترونية بأنها كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري اهتمت فيها شبكة الإنترنت بصفة إجمالية أو جزئية كالتزود بمعلومات تخص خدمة أو سلعة معينة

لاقتنائها لاحقا ويتم التسديد إلكترونيا سواء بصك ورقي عند التسليم أو بطرق أخرى؛

2.2. 2. الحكومة الالكترونية: بمعنى رقمنة الأجهزة والمكاتب الحكومية، فيلجأ المتعاملون مع هذه المكاتب إلى الطرق الالكترونية سواء في طلب،استخراج الوثائق المدنية والشخصية من جهة وكذا الاطلاع ودفع المستحقات الحكومية المفروضة (الضرائب والرسوم...). (كبيري، وسماحي، 2017، ص186)

3.2.2. الاستثمار الإلكتروني: هو ذلك الاستثمار الذي يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتداول وتبادل المعلومات المالية والاستثمارية الإلكترونية فوريا مما يقلل من مخاطر الاستثمار ويزيد من الشفافية في المعلومات ويقلل من تكلفة ووقت الصفقات الاستثمارية، كما تستخدم الإنترنت في التعرف على المؤشرات الاقتصادية والعالمية والمحلية فوريا وعلى مدى 24 سا. (سلاوتي، 2014، ص23)

3. البنوك الالكترونية والاقتصاد الرقمي في الجزائر – الواقع والآفاق

1.3. أهمية البنوك الالكترونية في ظل الاقتصاد الرقمي:

يمثل البنك الالكتروني أحد مواضيع الاقتصاد الرقمي القائم على أساس التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات، فهذه الأخيرة هي التي أكدت الوجود الحقيقي والواقعي للبنك الالكتروني باعتباره يعتمد على وسائل الاتصال الحديثة ومختلف الوسائل التقنية في تنفيذ وإدارة نشاطاته عن طريق شبكات معلوماتية أبرزها الانترنت. ومع اتساع استخدام الانترنت في العالم والتي أثرت بشكل كبير على جميع المجالات وخاصة الاقتصاد العالمي تحتم على الدول ضرورة تغيير أنشطتها الاقتصادية وبالتالي التوجه نحو رقمنة الاقتصاد لمواكبة التطورات الحاصلة ،حيث يبين الشكل أدناه أن عدد مستخدمي الانترنت في العالم يشهد ارتفاع مستمر ابتداء من سنة 2005 إلى غاية 31 ديسمبر 2017.

الشكل 1: مستخدمي الانترنت في العالم خلال الفترة: 2005–2017

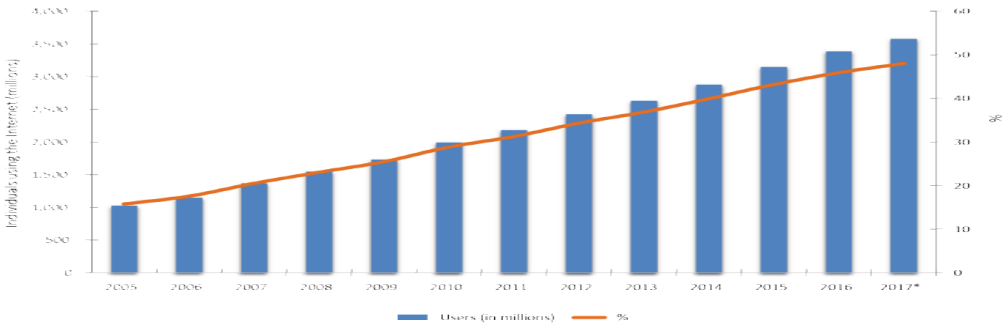

المصدر: مؤشر Speedtest العالمي، عبر: https://www.internetworldstats.com/stats.htm

وقد زاد انتشارها في كل مناطق العالم حيث بلغ عدد مستخدمي الانترنت في العالم خلال 31 ديسمبر 2017 حوالي: **4,156,932,140** مستخدم بنسبة تقدر بـ: **%54.4**. (مؤشر Speedtest العالمي، 2018)

الشكل 2: استخدام الانترنت في العالم حسب المنطقة الجغرافية – 31 ديسمبر 2017

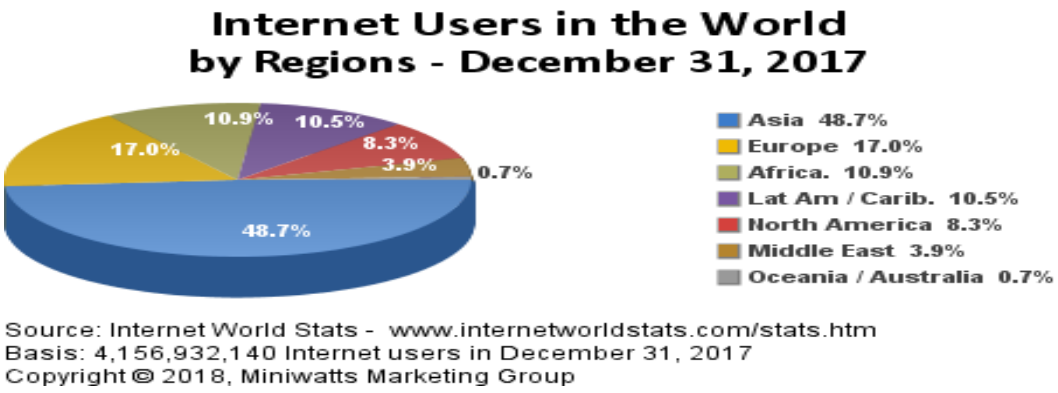

Source: Internet World Stats - www.internetworldstats.com/stats.htm
Basis: 4,156,932,140 Internet users in December 31, 2017
Copyright © 2018, Miniwatts Marketing Group

كما تعد البنوك الالكترونية واحدة من أهم مؤشرات النهضة الاقتصادية وذلك لإسهامها في تطوير متطلبات الاستثمار والتنمية وكذا في بناء الاقتصاد الجديد وتدعيم تطبيقاته خصوصا عمليات التجارة الالكترونية فقد أصبح من اللازم وجود هذا النوع من البنوك الذي يتماشى ومعطيات الاقتصاد الرقمي.

وعليه فإن تطوير الخدمات المصرفية بما يتماشى والتطورات التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصال

في الجزائر يعد أمرا ضروريا لما له من أثر كبير على الاقتصاد الجزائري وخصوصا على الجهاز المصرفي تتمثل في:

1.1.3. محاربة الاقتصاد الموازي: إن إنشاء البنوك الالكترونية وتطويرها بشكل واسع عبر التراب الوطني يلعب دورا هاما في استقطاب الأموال الموجودة في السوق الموازية والقضاء على اكتناز الأموال خارج البنوك فمن خلالها يتمكن الزبون من فتح حساب بنكي يمكنه من اطلاعه على رصيده من مكتبه أو من بيته أو من أي مكان عبر موقع البنك من خلال الانترنت كما يوفر البنك الالكتروني أدوات التداول النقدي المتمثلة في بطاقات البلاستيكية تمكنه من القيام بعملية السحب أو الدفع في أي وقت وفي أي مكان دون الحاجة للتنقل إلى مقر البنك.وبالتالي فإن حاجة الجزائر إلى تفعيل هذا النوع من البنوك تعتبر أمرا ضروريا خاصة في ظل الأزمة الراهنة التي تعيشها الجزائر وفي ظل أزمة السيولة التي تعانيها مختلف البنوك. فقد بينت بعض الإحصائيات لسنة 2017 أن الكتلة المالية المتواجدة خارج البنوك (في السوق الموازية) تقدر ب 4780 مليار دينار جزائري، ما يمثل حوالي 30% من الكتلة المالية الإجمالية للجزائر والتي تقدر ب 14000 مليار دينار جزائري. (محمد لوكال، 2018)

2.1.3. إيجاد وتطوير التجارة الالكترونية في الجزائر: البنوك الالكترونية تدعم هذه التجارة عن طريق تسهيل انتقال الأموال وتقديم الخدمات المصرفية من خلال تبني الأسلوب الالكتروني وبالتالي فدورها يتركز في تسيير سداد مستحقات المتعاملين في التجارة الالكترونية وإجراء التسويات من خلال وسائل الدفع الالكترونية وإصدار مختلف البطاقات البنكية كبطاقة الائتمان والبطاقة الذكية وغيرها.

3.1.3. المساهمة في نجاح الحكومة الالكترونية: وذلك من خلال ربط مختلف المؤسسات الحكومية والشركات بالبنوك الالكترونية من أجل تسهيل الاطلاع ودفع المستحقات الحكومية كالضرائب والرسوم ومختلف الفواتير عن طريق الأدوات البنكية الالكترونية. (عبد المطلب، 2014، ص193) وبالتالي المساهمة في نجاح الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

2.3. واقع البنوك الالكترونية والاقتصاد الرقمي في الجزائر:

شرعت الجزائر منذ سنوات عدة في إصلاحات اقتصادية شاملة مست المنظومة المالية والمصرفية وذلك من أجل مواكبة مختلف التطورات التقنية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانتشار الواسع في استخدام شبكة الانترنت والتي أدت بدورها بشكل مباشر إلى تغيير في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية. ولمعرفة واقع الخدمات البنكية الالكترونية والاقتصاد الرقمي في الجزائر نبين أهم المساعي والانجازات التي قامت بها الدولة منذ سنة 1995 إلى يومنا هذا لعصرنة خدماتها البنكية وتهيئة البنية التحتية للاقتصاد الرقمي والمتمثلة أساسا في شبكة الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والتي من أهمها:

1.2.3. تأسيس شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM): تأسست شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM) سنة 1995 من خلال تجمع عدة بنوك وهي: BADR, BDL, BEA, BNA, CPA, CNEP وتتمثل مهامها في تحديث التقنيات البنكية، تطوير تسيير النقد ما بين البنوك، عصرنة طرق الدفع، ترقية المعالجة بين البنوك، أما الأعمال التي تضطلع بها شركة (SATIM) فهي إدماج الموزعات الآلية (DAB) في البنوك التي تشرف عليها، صناعة البطاقات البنكية الخاصة بالسحب حسب المقاييس المعمول بها دوليا وطبع الإشارة السرية، ويتم ذلك من خلال إجراء عقد بين البنك و (SATIM) الذي يحدد التزام الطرفيين خاصة فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم، أضف إلى هذا عملية الربط بين الموزعات الآلية DAB ومصالح شركة SATIM بواسطة شبكة اتصال تسمح بالقيام بعمليات السحب (عياش، وبوكحيل، 2017، ص587)

2.2.3. إنشاء شركة "الجزائر لخدمات الصيرفة الالكترونية" (AEBS: Algeria E-Banking Service): والتي أنشأتها الجزائر سنة 2004 بشراكة مع المجموعة الفرنسية (Diagram-Edi) الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالبنوك الالكترونية وهدفها هو تطوير نظام المصرف الالكتروني في الجزائر.

3.2.3. نظام المقاصة الالكترونية ATCI: حدد بمقتضى النظام رقم 05-06 الصادر في ديسمبر 2005 والذي يهدف إلى تسوية المعاملات ومعالجتها عن بعد "Télétraitement" مابين البنوك

والمؤسسات المالية بصورة آلية تحت إشراف البنك المركزي الجزائري، ويتعلق النظام بالمقاصة الالكترونية للصكوك، والسندات، والتحويلات، والاقتطاعات الآلية التي تقل قيمتها عن مليون دينار جزائري ووفقا لهذا النظام فقد تم استحداث شيكات جديدة "Le Chèque normalisés " يقوم على ضرورة الالتزام بالمحافظة الكلية على سلامة الشيك. ولقد قام هذا النظام حيز التطبيق في ماي 2006 بعمليات واسعة، كما عرف تطورا ملحوظا حيث انه في سنة 2008 أنجز هذا النظام 9320 مليون عملية دفع بمبلغ 7188255 مليار دينار. (بالحاج، 2011، ص139)

4.2.3. تعميم استعمال البطاقة المغناطيسية وبطاقة السحب وتوسيع خدمات الدفع من خلال نشر أجهزة الدفع (TPE) عبر المساحات التجارية: عملت الجزائر على تعزيز أنظمة الدفع، وهذا منذ سنة 2016، حيث بلغ عدد أجهزة الدفع التي تم نشرها خلال هذه السنة حوالي 5000 جهاز دفع من أجل عصرنة النظام المصرفي وتوسيع استخدام البطاقة البنكية الذهبية. وضمن إطار إستراتيجية الدولة الجزائرية من اجل عصرنة وتطوير نوعية الخدمات الموفرة للمواطن الجزائري، سعت مؤسسات الدولة على تطوير وعصرنة خدماتها، منها مؤسسة بريد الجزائر التي سعت على تعميم استعمال البطاقة المغناطسية، ونشر الشبابيك الآلية وجهاز الدفع الالكتروني **TPE** (جبار، 2018)، والشكل الموالي يبين هذا التطور.

الشكل 3: تطور عدد حاملي البطاقات المغناطيسية وعمليات الشباك الآلي (2010-2017)

المصدر: إحصائيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة عبر الموقع: .https://www.mpttn.gov.dz/ar

فقد بلغ عدد حاملي البطاقة المغناطيسية سنة 2017 حوالي 749258 شخص. كما يتضح من خلال المعطيات أن عدد الشبابيك الآلية للأوراق النقدية في زيادة مستمرة حيث بلغت 1412 شباك آلي سنة 2017 مقارنة بـ 674 شباك سنة 2010، كما قد بلغ عدد بطاقات السحب بين البنوك حوالي 4210 بطاقة سنة 2016 حسب ما ورد في الموقع الرسمي للوزارة دون ذكر العدد في سنة 2017. (وزارة البريد والمواصلات، 2018).

أما فيما يخص عدد آلات TPE المتاحة على مستوى المنظومة المصرفية فقد قدر حولي 12000 جهاز خلال سنة 2017. ورغم هذه المساعي إلا انه رقم ضئيل جدا لا يرتقي إلى المستوى المطلوب لترسيخ ثقافة استعمال مختلف البطاقات الذكية في أوساط المجتمع الجزائري، وتقديم خدمات بنكية الكترونية تتماشى والتطورات الراهنة في مختلف التقنيات.

5.2.3. تطوير شبكة الانترنت وقطاع الاتصالات في الجزائر: عملت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الإنترنت والتقنيات المرتبطة بها، من خلال ارتباطها بشبكة الإنترنت في شهر مارس عام 1994عن طريق مركز البحث والإعلام العلمي والتقني "CERIST" الذي أنشأ في مارس 1986 من قبل وزراة التعليم العالي والبحث العلمي ومنذ سنة 1994 عرفت الجزائر تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الإنترنت عن طريق إيطاليا، وكانت تقدر سرعة الارتباط بـ (9.6ko) وهي سرعة جد ضعيفة. (دغنوش، 2017، ص175) وبعدها طورت شبكة الانترنت من خلال إدخال تقنية 3G وبعدها الجيل الرابع 4G وصولا إلى الألياف البصرية سنة 2017، وفيما يلي عرض لتطور استخدام الانترنت في الجزائر خلا الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية شهر جوان 2017، حيث بلغ عدد مستخدمي الانترنت في الجزائر حوالي 18,580,000 مستخدم سنة 2017 أي ما نسبته: 45.2% من المجتمع الجزائري. (Internet World Stats, 2017) أي ما يعادل نصف المجتمع الجزائري يستخدم الانترنت وهو رقم لا يدعم توسيع نطاق الخدمات البنكية الالكترونية ولا يساهم في تفعيل وتجسيد تطبيقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر .

الجدول 1: استخدام الانترنت في الجزائر والنمو السكاني من سنة 2010 إلى سنة 2017

السنة	عدد مستخدمي الانترنت	عدد السكان	النسبة المؤية
2010	4,700,000	34,586,184	% 13.6
2012	5,230,000	37,367,226	% 14.0
2013	6,404,264	38,813,722	% 16.5
2014	6,669,927	38,813,722	% 17.2
2015	11,000,000	39,542,166	% 27.8
2016	15,000,000	40,263,711	% 37.3
2017	18,580,000	41,063,753	% 45.2

المصدر: Algerian Internet Usage and Population Growth عبر الموقع :
https://www.internetworldstats.com/af/dz.htm

أما فيما يخص سرعة تدفق الانترنت وحسب موقع سبيد تست (Speedtest Global Index) المختص في تقييم سرعة الإنترنت الذي أصدر تقريرا شهريا حول سرعة تدفق الإنترنت والذي شمل 133 دولة حيث احتلت الجزائر المرتبة 129 من حيث سرعة الإنترنت عبر الخط الأرضي الثابت والتي تكون مرتبطة عادة بالمنازل والشركات،بسرعة 3.76 ميغا بيت.وهذا حسب التقرير الصادر في شهر فيفري من سنة 2018. (مؤشر Speedtest العالمي، 2018). كما قد أشارت الإحصائيات الخاصة بموقع وزارة البريد إلى عدم وجود مشتركي الانترنت في الفئات الأقل من فئة 01 ميغابايت/ثانية، ويرجع السبب إلى سياسة القطاع الرامية إلى توفير تدفق عالي يتماشى مع تطلعات المواطن الجزائري، في حين تم تسجيل نسبة أكثر من 50 % من الاشتراكات ذات السعة 01 ميغابايت من مجموع المشتركين عام 2017. وحسب ما ذكر من إحصائيات حول استخدام الانترنت في الجزائر ورغم الجهود المبذولة إلا أن الوضع الحالي بالنسبة للشبكة ما يزال ضعيفا مقارنة بالدول المتطورة وهو ما يجعلها بعيدة عن عصر الاقتصاد الرقمي.

6.2.3. البنوك الجزائرية وخدماتها الالكترونية عبر الانترنت: بادرت بعض المؤسسات المصرفية والمالية إلى تقديم بعض الخدمات الالكترونية عبر شبكة الانترنت من خلال موقعها الالكتروني بهدف عصرنة وتطوير خدماتها كعمليات الدفع والتسديد وغيرها من الخدمات الالكترونية وفيما يلي توضيح لبعض أهم البنوك التي بادرت بتقديم خدماتها الكترونيا (E-Bbanking) :

أولا: البنك الوطني الجزائري BNA

قدم البنك الوطني الجزائري خدمة البنك الالكتروني "E-Banking" من خلال موقعه الالكتروني "www.bna.dz" من بين أهم الوظائف التي يقوم بها:

- تمكن الزبون من الاطلاع على الحساب وكذا تاريخ مفصل عن الرصيد وطلب دفتر الشيكات؛
- توفير خدمة الدفع الالكتروني e-Paiement التي تتيح لحامل البطاقة البنكية CIB كلاسيكية أو البطاقة الذهبية فرصة تسوية الفواتير ومختلف الخدمات عبر مواقع الانترنت التي تقبل هذه الوسيلة؛
- خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال لزبائن شركة موبيليس حيث تسمح لهم بالاطلاع على رصيد حسابهم ودفع فواتيرهم الهاتفية من هاتفهم في كل وزمان ومكان.

كما يتوفر البنك على 138 موزع آلي للأوراق النقدية ويتعامل مع 165160 زبون حامل للبطاقة البنكية CIB و 1975132 حساب للزبائن وهذا في 31 ديسمبر 2015. كآخر إحصائية متوفرة في موقع هذا البنك .(بنك BNA، 2018)

ثانيا: بنك التنمية المحلية BDL

يوفر هذا البنك بعض الخدمات البنكية الالكترونية لزبائنه من خلال موقعه:

http://www.bdl.dz/Algerie/arabe/e-banking.html، ومن أهم خدماته نذكر:

- الاطلاع على الحساب البنكي عن بعد عبر الانترنت أو عبر الهاتف الذكي على مدار 24سا طوال أيام الأسبوع وطلب دفتر الشيكات؛
- خدمات بطاقة CIB الذهبية والكلاسيكية لدفع قيمة المشتريات من حساب الزبون؛
- توفير خدمات بطاقة فيزا VISA الدولية التي تسمح بعمليات الدفع عن طريق الانترنت وآليات الدفع الالكتروني أو سحب الأموال في الخارج. (بنك BDL، 2018)

والتالي نلاحظ أن الجزائر قد بذلت ولا زالت تبذل جهودا لتطوير وتعميم فكرة الانترنت لدى الأفراد والمؤسسات لمواكبة العصر الرقمي وتطوير أنشطتها الاقتصادية بما يتماشى والتطورات التكنولوجية، ورغم

ذلك إلا أن استعمال الانترنت في البنوك بقي محدودا، فنجد أن لكل بنك موقعا خاصا به ولكن معلوماته تدور عموما حول: الهيكل التنظيمي، وبعض المعلومات والإحصاءات المحدودة القديمة أيضا.

7.2.3. عقد الصفقات التجارية مع الخارج الكترونيا: في 15 جويلية 2008 عرض ممثلي الشركة الأمريكية "تراد كارد" خدماتهم لعقد الصفقات التجارية مع الخارج عبر التجارة الالكترونية أمام متعاملين اقتصاديين جزائريين وذلك بهدف تمكينهم من الانخراط فيها، لكنهم اصطدموا بواقع ومحيط الاقتصاد الجزائري، فلقد وجدت أن هناك تشريعات تحول دون استعمال هذه الخدمات في البلاد، رغم أن عقد مثل هاته الصفقات يوفر الوقت والجهد والمال حيث يمكن الانخراط في هذه الشبكة إلى اقتصاد مابين 1 إلى 3% من الأعباء والتكاليف، كما توفر الشبكة ضمانات إضافية لخدماتها وذلك من خلال انخراط بنوك عالمية مثل سيتي بنك ومؤسسات التأمين الدولية مثل: "كوفاس" و"هرمس" إلا أن المشاركين الجزائريين اعتبروا عدم وجود ضمان للانخراط في الشبكة ألا وهو عدم توافق التشريعات، وكذا التوقيع الالكتروني الذي لا يزال غير ساري المفعول في القوانين الجزائرية من أهم العوائق بالإضافة إلى التسيير التقليدي للمؤسسات. (رحال، 2014، ص142) أما حاليا ومع التطورات الراهنة بدأت بوادر التجارة الالكترونية بالظهور وان كانت طفيفة تمثلت في زيادة ظهور مواقع الويب الجزائرية منها على سبيل المثال موقع واد كنيس OUEDKNISS.COM ،الذي يقدم عدة خدمات متميزة كتصميم المواقع بأنواعها،كما يوفر مساحات إشهارية لمختلف الشركات، ومواقع أخرى كموقع كليو ديالي www.cliodiali.dz، وموقع https://www.jumia.dz، دون أن ننسى خدمات موقع بريد الجزائر عبر الشبكة.

وقد صنف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTZD لسنة 2016 الجزائر في مرتبة 95 عالميا في مبيعات التجزئة عبر الانترنيت نسبة إلى إجمالي المبيعات بالمتاجر، ووفقا للتقرير الذي ضم 137 دولة (آيت مباركة، 2016، ص33). كما قد بلغت قيمة التجارة الإلكترونية في الجزائر حوالي 05 ملايير دولار نهاية سنة 2017 (بولنوار حاج الطاهر، 2017). وهو ما يعبر عن واقعها في الجزائر، ومن جهة أخرى أكدت الدراسة التي قام بها موقع "Jumia" لسنة 2017 والمختص في التجارة الإلكترونية بالأرقام عن مدى عدم اهتمام الجزائريين بالتجارة الإلكترونية"، إذ كشفت عن وجود 20 مليون جزائري يمتلكون

حسابات بنكية، غير أن 2.5 مليون من هؤلاء فقط يمتلكون بطاقات ائتمان؛ أي ما نسبته 6 %، وهم الذين بإمكانهم القيام بعمليات الشراء والبيع عبر الإنترنت.

2.3. الآفاق المستقبلية للبنوك الالكترونية وتطبيقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر:

بعد أن أدركت الجزائر مؤخرا ضرورة توظيف التقنيات الحديثة في مختلف نشاطاتها الاقتصادية والدخول لعالم الاقتصاد الرقمي للنهوض بالاقتصاد الوطني بذلت ولا زالت تبذل جهودا لترقية أنشطتها الاقتصادية ومنظومتها المصرفية حيث أخذت البنوك مبادرة إنشاء شركة خاصة تعمل على تركيب أجهزة الدفع الالكتروني للتجار مجانا مقابل دفع اشتراك شهري بقيمة 500 دج وهذا من أجل ترقية وتطوير خدماتها وتعميم ثقافة استعمال بطاقات الدفع الالكترونية في الأفاق المستقبلية.

كما قامت البنوك مؤخرا بتوقع اتفاقيات مع بعض الشركات لدفع مختلف الفواتير مثل اتفاقية مجمع سونلغاز والبنك الوطني الجزائري المتعلقة بفتح المجال للزبائن بدفع فواتير الكهرباء والغاز الكترونيا في أفاق 2018. كما قد تم المصادقة مؤخرا ضمن قانون المالية 2018 على مشروع قانون التجارة الالكترونية الذي تضمن عدة أحكام لضمان أمن التجارة الالكترونية مع تحديد التزامات الممونين والعملاء الإلكترونيين، وينص مشروع القانون أولا على أن التسجيل في السجل التجاري وتحديد موقع على شبكة الإنترنت شرطان أساسيان لممارسة التجارة الالكترونية. وفي سياق عصرنة الأنظمة المالية، تم إنشاء نظام معلوماتي ممركز للمالية العمومية يخص أساسا إدارة الضرائب، إدارة الميزانية وإدارة المحاسبة، مع تعميم وسائل الدفع الالكتروني وتطوير الأنظمة المعلوماتية للبنوك وشركات التأمين، زيادة على عصرنة جهاز الجمارك، حيث تم ربط البنوك بقاعدة البيانات للمديرية العامة للجمارك بغرض تبادل المعلومات بصفة آنية والتأكد من نجاعتها، إضافة إلى قاعدة بيانات الإدارة الجبائية. (معتصم بوضياف، 2018). وبهذا تم فتح المجال للملزمين بالضريبة بالقيام بتصريحاتهم الجبائية الكترونيا في انتظار الاستفادة قريبا من الدفع عن بعد في إطار عملية نموذجية من المقرر أن تعمم عبر كافة مراكز الضرائب مستقبلا. كما يمكنهم تصفح البوابة الالكترونية بأنفسهم عبر الموقع: "www.jibayatic.mfdgi.gov.dz"، وأخذ موعد وملئ استمارة

انضمام واستعادة كلمة السر على مستوى مركز الضرائب للقيام بعملية تصريح جبائي عن بعد من المنزل و طبع إشعار بالدفع، كما ستسمح بوابة التصريح عن بعد بتسهيل العلاقات بين الإدارة الجبائية والخاضعين للضريبة إذ يكمن تصفحه على مدار 24سا وطوال أيام الأسبوع مع تفادي عناء التنقل وإعلام الملزمين بالضرائب برزنامتهم الجبائية المحينة.

4. بنك "Neteller" كنموذج للصيرفة الالكترونية ودعمه للاقتصاد الرقمي البريطاني

1.4. الاقتصاد الرقمي في بريطانيا:

تعتبر بريطانيا من بين الدول الكبرى التي شهدت طفرة كبيرة في الاقتصاد الرقمي والتي وضعتها في قائمة الدول الأفضل في استغلال التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الجديد.

وبفضل توفر اقتصاد بريطانيا على عدد من الشركات الناشطة في البيئة الرقمية والتي تشكل جزءا من اقتصادها فقد شهد الاقتصاد الرقمي في بريطانيا نموا قويا من سنة إلى أخرى حيث عرف نسبة نمو تقدر بـ: 32%، مابين عامي 2010-2014 ومن بين هذه الشركات شركة "property partner" تسمح بشراء حصصا في مساكن حول بريطانيا ، وشركة " Sam Labs" تصنع أجهزة لاسلكية تسمح لأي مستخدم بتصميم تكنولوجيا مبتكرة دون أن تكون لديك خبرة مسبقة بإتقان عمليات البرمجة. وصنفت من بين الدول الرائدة عالميا في التجارة الالكترونية حيث يساهم الاقتصاد الرقمي بحوالي 100 مليون جنيه إسترليني من الناتج المحلي الإجمالي البريطاني في العام وذلك حسب تقرير مجموعة بوسطن الاستشارية لسنة 2015 كما أن الاقتصاد الرقمي في بريطانيا أسهم بحوالي 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي وينمو بمعدل 10% سنويا. كما قد صنفت المملكة المتحدة سنة 2016 من بين مجموعة الدول الـ 8 الصناعية الكبرى، استغلالا للإبداع ورأس المال البشري في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تحتل المرتبة الخامسة عالميا. (العربية نت، 2018).

وقد ساهم الاقتصاد الرقمي في بريطانيا وحدها سنة 2017 بنسبة 16% من الإنتاج المحلي الإجمالي و10% من قوة العمل و24% من الصادرات. وانتقال البيانات عبر الحدود يتزايد حركة وقيمة بشدة، ونسبة مساهمة التدفق الرقمي في نمو الإنتاج المحلي الإجمالي أكبر من نسبة مساهمة تجارة البضائع

التقليدية. وتحتل بريطانيا موقعاً بارزاً أيضاً في مجال التسوق على الإنترنت عبر الحدود. وتشير دراسة لشركة «نيلسن» للمعلومات والبيانات حول العالم إلى أن بريطانيا هي ثاني أكثر الأسواق شعبية للتسوق عبر الحدود على الإنترنت بعد الولايات المتحدة. (مدونة عالم التقنية والمعلوماتية، 2015)

2.4. بنك نتلر (Neteller) كنموذج رائد للبنوك الالكترونية في بريطانيا:

1.2.4. تقديم عام حول بنك نتلر (Neteller): تأسس البنك عام 1999 من قبل شركة أوبتيمال بايمينت المحدودة "Optimal Payments PLC" في كندا، وانتقل إلى جزيرة مان (تقع بين أيرلندا والمملكة المتحدة) عام 2004، وهو بنك إلكتروني محترم يتميز بقلة المشاكل مع المستخدمين، حيث أن بنك نتلر مسجل ومرخص من قبل هيئة الخدمات المالية (Financial Services Authority/FSA)، التي تراقب وتشرف أيضا على المعايير العامة للبنوك الإلكترونية ويؤذن له بموجب اللوائح النقدية الإلكترونية بإصدار الأموال ووسائل الدفع الإلكترونية الناشطة في المملكة المتحدة، ومرخص له كذلك من قبل لجنة الرقابة المالية لجزيرة "آيل أوف مان" لتنفيذ خدمات تحويل الأموال وتقديم الخدمات التجارية المحدودة كما يملك ترخيصا من قبل شركة ماستر كارد العالمية، لإصدار بطاقة دفع ممغنطة تحمل اسم: **(+Net)**. (بنك نتلر، 2018)

2.2.4. أهم الخدمات التي يقدمها البنك لزبائنه: إن الخدمات المالية المتنوعة للبنك تغطي أكثر من 200 دولة، وقد تم إضافة الجزائر ومصر سنة 2012 وبعض الدول العربية الأخرى، ويقدم بنك نتلر سلة عملات متنوعة من خلال الخدمات التي يقدمها، كالمحفظة الإلكترونية والبطاقة الإلكترونية الممغنطة، حيث تصل العملات إلى أكثر من 12عملة منها اليورو، الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني ، الين الياباني وغيرها، ويتم فتح الحسابات في بنك نتلر بالعملة التي يريدها المستخدم، وتكون رسوم التحويل بين العملات مختلفة ومنخفضة مقارنة ببنوك أخرى، ومن بين ابرز الخدمات التي يوفرها هذا البنك خدمة البطاقة الإلكترونية (+Net) التي أطلقها في عام 2003 ، وفي عام 2007 حلت محل هذه البطاقات بطاقة من نوع ماستر كارد، وفي عام 2008 تم تعميم استعمالها وربطها مع حسابات المحفظة الإلكترونية

لكل العملاء وأصبحت تحمل اسم (+Net)، وهي مرخصة من قبل شركة ماستر كارد العالمية، وتتميز بعدة خصائص فهي تتمتع بنظام الآمان العالي كما تتيح للزبون إمكانية السحب الفوري من أي ماكينة سحب مكتوب عليها Master Card حول العالم.كذلك يقدم بنك نتلر للزبائن خدمة تحويل الأموال من حساب إلى حساب أخر وخدمة التسوق الالكتروني من خلال المحفظة المالية الإلكترونية أو البطاقة الإلكترونية، فكلاهما يلقيا قبولاً كبيرا من مواقع التسوق الإلكتروني، لأن البنك متعاقد مع شركات عالمية ومن أبرزها شركة ماستر كارد. وبالتالي يعتبر بنك نتلر من أقوى وأهم البنوك الإلكترونية من خلال استخدامه لآخر تكنولوجيا حفظ البيانات والحماية ومن خلال سياسة توسعية تهدف إلى استجلاب أكبر عدد ممكن من الزبائن عن طريق تسهيل الإجراءات المرتبطة بتحويل الأموال والدفع الإلكتروني. وفي الجزائر تتزايد أهمية هذا البنك من خلال اعتماده كبلد استقبال ودفع للأموال إذ أنه يتعامل بصفة جيدة مع البطاقات البنكية المستخرجة في الجزائر بالإضافة إلى اعتماده للوثائق الجزائرية (بطاقة التعريف أو رخصة السياقة) لتفعيل الحسابات كما أن الأصداء جد إيجابية من طرف المتعاملين الجزائريين الذين يملكون أموالا معتبرة يتم تداولها عبر هذا البنك. (بنك نتلر، 2018).

5. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة قد تبين لنا أن التقدم الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصال أدى إلى حدوث ثورة رقمية في مجال الأعمال والاقتصاد، التي أصبحت فيه هذه التكنولوجيات من الركائز الأساسية بالنسبة للدول من أجل النهوض باقتصادياتها، لذلك وعت جميع الدول ومن بينها الجزائر بضرورة الاستفادة من مختلف التقنيات الحديثة واستغلالها بما يسمح بنمو وتطور اقتصادها ورقمنة مؤسساتها خاصة القطاع المصرفي وضرورة إنشاء وتعميم البنوك الالكترونية التي لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة حتمية تفرض وجودها من أجل تفعيل تطبيقات الاقتصاد الرقمي وعلى رأسها التجارة الالكترونية حتى تتمكن الجزائر من بناء اقتصاد رقمي ناجح وتفعيل التنمية الاقتصادية كما في بعض الدول المتقدمة كبريطانيا، ومن خلال عرض وتحليل بعض المعطيات الإحصائية لتشخيص واقع كل من البنوك الالكترونية وتطبيقات الاقتصاد الرقمي في الجزائر.

النتائج:

- إن تعميم البنوك الالكترونية يساهم في تطوير وتحديث النظام المصرفي الجزائري، ويعتبر أمرا ضروريا في بناء الاقتصاد الرقمي ودعم تطبيقاته، خاصة التجارة الالكترونية من خلال توفير وسائل دفع حديثة؛
- رغم محاولات الجزائر في تطبيق وتفعيل العمل المصرفي الالكتروني وعصرنة الأنشطة الاقتصادية لتبني الاقتصاد الرقمي ومواكبة التطورات التقنية إلا أن موقعها جد محتشم من هذه التطورات والتغييرات؛
- لا زالت الجزائر تعاني من تخلف في استخدام مختلف أنظمة الدفع الالكترونية والبطاقات البنكية مقارنة ببعض الدول فلا زال الجزائري يعتمد بشكل كبير على استعمال النقود القانونية بدل هذه الوسائل الحديثة وذلك راجع إلى عدم ثقة الزبون البنكي في أمن المعاملات عبر هذه الوسائل الحديثة؛
- تعاني الجزائر من تأخر كبير في استخدام التجارة الإلكترونية، ويعود سبب هذا التعثر إلى جملة من المعوقات التي تحول دون انتشار هذه التجارة أهمها الفراغ القانوني والبنية التقنية الهشة في الجزائر.

التوصيات:

- ضرورة تكثيف الجهود من أجل تفعيل خدمات البنوك الالكترونية والتي تعتبر من الهياكل الرئيسية لبناء الاقتصاد الرقمي، وتساهم في تقليص حجم الفجوة الرقمية في الجزائر؛
- على الجزائر السعي أكثر لمواكبة مختلف التطورات الحاصلة في البيئة الرقمية وتوفير وتطوير البنية التحتية التقنية وشبكة الانترنت خاصة في مختلف الهياكل والمؤسسات وتدريب كوادرها البشرية من أجل عصرنة أنشطتها وتسهيل الاندماج في الاقتصاد الرقمي؛
- ضرورة تفعيل التجارة الالكترونية في الجزائر وتعميم آليات الدفع الالكتروني عبر مختلف المؤسسات والمتاجر والفنادق ونشر الوعي في أوساط المجتمع من خلال إبراز مزايا وأهمية هذه التجارة وملئ الفراغ القانوني التي تعاني منه الجزائر في مجال المعاملات الالكترونية ؛
- الاستفادة من خبرات بعض الدول الرائدة في مجال الصيرفة الالكترونية والاقتصاد الرقمي من خلال استعراض تجاربها وتبادل الخبرات من خلال إرسال مهنيين وأكاديميين جزائريين لهذه الدول وتكوينهم.

6. قائمة المراجع:

أبو فروة، محمود. (2012). **الخدمات البنكية الالكترونية عبر الإنترنت**، ط3، دار الثقافة، عمان، الأردن.

آيت مباركة، سامية. (2016). **التجارة الالكترونية بالجزائر في ظل تطور استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 20، العدد33، جامعة الجزائر3، الجزائر.

بالحاج، فاطمة. (2011). **العولمة الاقتصادية وآثارها على النظام البنكي الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد بن أحمد، وهران، الجزائر.

بوعلام جبار – رئيس الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية الجزائرية–، (2017)، **تصريح حول أجهزة الدفع الالكتروني**، قناة دزاير نيوز الجزائرية، تم استردادها بتاريخ (2018/04/07)، عبر الموقع الإلكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=XEPJCFDUJOM .

بوفليح، نبيل وفرج، شعبان، (2007). مداخلة بعنوان: **البنوك الالكترونية كمدخل لزيادة تنافسية البنوك العربية**، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

بولنوار الحاج الطاهر– رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين–، (2017). **تصريحات حول التجارة الالكترونية في الجزائر**، جريدة الوسط الجزائرية، تم استردادها بتاريخ (2018/04/07)، عبر الموقع الالكتروني: https://www.elwassat.com/national/1981.html.

حود مويسة، جمال. (2010). **الاقتصاد الرقمي ومتطلبات استجابة البنوك إلى التحديات الجديدة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة غرداية، الجزائر، 2010.

دغنوش، العطرة. (2017). **استخدام شبكة الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على الأداء البنكي– حالة البنوك الجزائرية–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

رحال، عادل. (2014). **تحديث الخدمة المصرفية لمواجهة اختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق بالجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

سلاوتي، حنان. (2014). **الصيرفة الالكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر**، مجلة الإبداع، المجلد04،

العدد04، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر.

العاني، ايمان. (2017). "**البنوك التجارية وتحديات التجارة الالكترونية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.

عبد الحميد، عبد المطلب. (2014). **اقتصاديات التجارة الإلكترونية**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

عياش، زبير و بوكحيل، نسيم. (2017). **تطوير وعصرنة الخدمات البنكية في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة – حالة الجزائر–**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، الجزائر.

كبيري، فتيحة و سماحي، أحمد. (2017). **تحديث وعصرنة خدمات مؤسسة بريد الجزائر في ظل معطيات الاقتصاد الرقمي**، مجلة: les cahiers du mecas، المجلد 13، العدد17، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

كبيري، فتيحة و سماحي، أحمد. (2018). **تقييم مستوى الخدمات البنكية الالكترونية في الجزائر– مدخل تحليل رضا الزبون**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد08، العدد01، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

لحمر، عباس. (2013). **الفجوة الرقمية ومقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد03، العدد04، جامعة بن باديس بمستغانم، الجزائر، 2013.

محمد لوكال –محافظ بنك الجزائر–، (2018). **تصريح حول تحصيل أموال السوق الموازية**، الجريدة الالكترونية وقت الجزائر، تم استردادها بتاريخ (2018/04/04) من الموقع: http://wakteldjazair.com/?p=108502.

مدونة عالم التقنية والمعلوماتية، (2015). **نظرة عامة حول بنك نتلر Neteller**، تم استردادها بتاريخ (2018/04/12)، عبر: http://mondetechnoinformation.blogspot.com/2015/01/neteller.html.

معتصم بوضياف – الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي وعصرنة الأنظمة المالية –، (2018). **تصريحات حول رقمنة إدارة الدولة وإنشاء قاعدة بيانات**، جريدة السلام الجزائرية، تم استردادها بتاريخ (2018/04/08)، عبر الموقع: http://essalamonline.com/ara/permalink/61394.html.

مؤشر Speedtest العالمي، (2018). **تقرير شهر فيفري 2018 حول سرعة تدفق الانترنت لـ 130 دولة في**

العالم، تم استردادها بتاريخ (2018/04/07)، عبر الموقع:

. http://www.speedtest.net/global-index

موقع البنك الوطني الجزائري BNA، (2018). تم استردادها بتاريخ (2018/04/07)، عبر الموقع:

.http://www.bna.dz

موقع العربية نت، (2018). **تقرير بعنوان: الاقتصاد الرقمي في بريطانيا الأكبر في العالم**، تم استردادها بتاريخ (2018/04/10)، عبر الموقع: https://mcit.gov.sa/en/media-center/news/94302.

موقع بنك التنمية المحلية BDL، (2018). تم استردادها بتاريخ (2018/04/07)، عبر الموقع: .http://www.bdl.dz/Algerie/arabe/DAB.html

موقع بنك نتلر neteller، (2018). تم استردادها بتاريخ (2018/04/12)، عبر الموقع الالكتروني: .https://www.neteller.com/ar/about

موقع وزارة البريد والمواصلات، (2018). **إحصائيات وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة**، تم استردادها بتاريخ (2018/04/07)، عبر الموقع:https://www.mpttn.gov.dz .

هبايش، فوزية. (2012). **دور التجارة الالكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة –حالة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى–**، أطروحة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

يوسف، حسن. (2012). **البنوك الالكترونية**، ط1، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر.

Internet World Stats، (2017). **تقرير سنة 2017 حول استخدام الانترنت في العالم**، تم استردادها بتاريخ (2018/04/07)، عبر الموقع:

. https://www.internetworldstats.com/stats.htm